عرض كتاب: كيف يؤثر القانون في السلوك
المؤلف: لورانس فريد مان

الدكتور/ حمدي محمد شعبان

أستاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة – دولة قطر

تلخيص كتاب: كيف يؤثر القانون في السلوك
المؤلف: لورانس فريد مان

الدكتور/ حمدي محمد شعبان
أستاذ العلوم الشرطية - كلية الشرطة – دولة قطر

مقدمة

اخترت أن يكون هذا الكتاب هو باكورة الكتب التي ستعرض في هذا الباب من مجلة الدراسات القانونية والأمنية، تحت عنوان «عرض كتاب»

ولعل من أسباب اختياري لهذا الكتاب هو اتصاله المباشر بمجال مجلتنا الغراء سواء في بُعده القانونيّ أو الشرطي، فضلًا عن كونه من الكتب الحديثة التي صدرت في السنوات الأخيرة كما سيرد ذكره. وعلى الرغم من أن مؤلف الكتاب أستاذ بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت معظم الأمثلة التي عرض لها في أبواب الكتاب المختلفة تتصل بخصائص وطبيعة المجتمع الأمريكي ونظامه السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى بعض الأمثلة من الدول الأخرى، أقول بالرغم من ذلك فإن موضوع الكتاب وأبوابه المختلفة تتصل اتصالًا مباشرًا بالقانون وأُثره على السلوك التي لا تختلف في أساسها بين دول العالم؛ فالنظم القانونية تؤثر تأثيرًا عميقًا في المجتمعات الإنسانية، والكتاب واحد من الدراسات القانونية والاجتماعية في كل أنحاء العالم التي تكرّس جهودها لدراسة علاقة القانون بالمجتمع.

ونأمل أن يكون هذا العرض الموجز للكتاب مفيدًا للقراء والباحثين، على أمل العودة بمؤلف آخر نثري به محتوى هذه الدورية كما وعدنا وعاهدنا قراءنا الأعزاء.

البيانات الأساسية للكتاب:

تأليف: لورانس فريدمان (Lowrence M.fried) من ترجمة: مصطفى ناصر، ومنشورات عالم المعرفة (العدد 482) رجب 1441هـ – مارس 2020م، وقد تم نشره ضمن سلسلة الكتب الثقافية الشهرية التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والقانون والآداب – الكويت. ويقع الكتاب في 304 صفحة من الحجم المتوسط.

المحتوى:

الفصل الأول: مقدمة

الفصل الثاني: توصيل الرسالة

الفصل الثالث: تشريح الالتزام

الفصل الرابع: طبوغرافية الاستجابة

الفصل الخامس: الثواب والعقاب.

الفصل السادس: الثواب والعقاب (الدوافع والجانب المدني)

الفصل السابع: ضغط الأقران.

الفصل الثامن: الصوت الداخلي

الفصل التاسع: عوامل متوافقة وأخرى متصارعة

الفصل العاشر: كلمة ختامية.

الفصل الأول

مقدمة

خصص المؤلف الفصل الأول من الكتاب كمقدمة يعرض من خلالها «مشكلة البحث» وكيف يتناولها في الفصول التالية للكتاب.

ويبدأ بتعريف الأثر بأنه «السلوك الذي يرتبط ارتباطًا سببيًا بقانون محدد أو قاعدة قانونية أو عقيدة أو مؤسسة»، وعن العلاقة الارتباطية بين القانون والمجتمع، يطرح المؤلف سؤالين، الأول: من أين تأت القوانين» والإجابة مفهومة وواضحة، وهي أنها من إنتاج المجتمع أو القوى الاجتماعية، ولكنه يتساءل عن أي قوى اجتماعية، وكيف، ولماذا؟ حيث تتناول الدراسات تأثير جماعات الضغط (اللوبي) والفئات ذات المصالح الخاصة، والثورات والتطورات التكنولوجية، والنظم السياسية، وحركات حقوق الإنسان... إلخ. أما السؤال الثاني: فيتعلق بالأثر، والبحث عن نوع الأثر أو التأثير الذي يتركه القانون على النظام القانوني في المجتمع.. ويبادر المؤلف بتقرير أنه لا توجد كثير من الدراسات التي تُطلق على نفسها بوضوح «دراسات الأثر»، وعلى الرغم من العدد الهائل من الدراسات التي تتناول الأثر، ولكنها تفتقر إلى تسمية تميزها. فهناك العديد من الدراسات التي تنظر في الاختلاف بين القانون الرسمي والقانون المطبق بالفعل (يقصد المؤلف أن التطبيق الفعلي للقانون تقابله متغيرات كثيرة)، ومن تلك الدراسات الأثر الرادع لعقوبة الإعدام على سبيل المثال. ويؤكد المؤلف أن هذه الدراسات كافة، لا يمكن أن تنتهي إلى قواعد عامة من شأنها أن تفسّر أسباب وطرق تحقيق الأثر، ومن ثم يحدد أن كتابه يتناول موضوع الأثر على مستوى عام بعض الشيء مع إعطاء الأمثلة، حتى يصل إلى وضع (قائمة فحص)، ربما تحقق حالةً من الوضوح لدراسات الأثر، ومن ثمّ الخروج ببعض الاستنتاجات المفيدة.

الفصل الثاني

توصيل الرسالة

كل مادة قانونية تنطوي على رسالتين، الأولى واضحة وتوجّه إلى الناس أو المؤسسات خارج المنظومة القانونية، والرسالة الثانية تكون إلى السلطات القانونية، وغالبًا ما تكون معقدة، ويعرض المؤلف مثالاً على ذلك النص الخاص بجريمة السرقة، حيث تكون الرسالة واضحة في تجريم فعل السرقة ذاته، ويفهمها الناس بسهولة، بينما تنطوي ضمنًا على رسالة معقدة إلى الشرطة، والمُدّعين والقضاة والمحامين، ومصانع الأقفال ومنظومات الإنذار، وربما تؤثر أيضًا في قرارات الناس لاقتناء كلب ضخم لحراسة منازلهم. وعمومًا

فإن التوصيل من المتطلبات الأساسية للأثر، ويمكن أن تكون وسائل التوصيل (الإعلان عن القانون) مباشرةً أو غير مباشرة. ويرى المؤلف أن أغلب القوانين لا يتم توصيلها بوضوح، فقانون العقوبات على سبيل المثال يصدر في شكل كتاب ضخم، ولا أحد يمكن أن يجلس ويقرأ هذا الكتاب.

يعرف المحامون والقضاة بعض نصوصه، وربما يكون لديهم معلوماتٌ دقيقة عن بعض المواد، وحتى ما يعرفه المحامي المتخصص في القانون الجنائي يكون أكثر مما يعرفه المحامي المتخصص في القانون المدني، وربما تكون لديهم فكرة عامة عن بعض المواد الأساسية في القانون.

الناس يعرفون، بصورةٍ عامة، ما الجريمة وما يمكن اعتباره سطوًا متعمدًا، اغتصابًا، إلخ... ولكنهم لا يعرفون إلا القليل، أو لا يعرفون شيئًا عن الكم الهائل من أحكام القضاء وتفاصيلها. والسؤال هو: من أين يصل الناس على معلوماتهم وكيف تتشكل أفكارهم؟

يتحدث المؤلف عن العلاقة الارتباطية بين التوصيل والأثر أي بين أسلوب إعلان القانون وأُثره على الناس، وعندما تصدر القوانين في كتب وعدد كبير من الصفحات يصعب على العامة من الناس قراءتها، ما لم تنقل الصحف أو التلفزيون بعض الأمور الهامة بهذه القوانين، وهذا لا يعني أن القوانين المدونة في الكتب لا أهمية لها؛ بل هي غالبًا ما تكون ذات أهمية كبيرة تؤثر في حياة آلاف وربما ملايين من الناس. لقد وضع فقهاء القانون خطًا مميزًا بين النصوص القانونية والمعايير، فالنصوص غالبًا ما تكون واضحة، أما المعيار فيكون ضبابيًا بعض الشيء، فعندما ينصّ القانون على أن أيَّ عقد لن يكون قابلًا للتنفيذ إذا كان «ضد السياسة العامّة»، وعندما يتنازع الزوجان المنفصلان على رعاية الأطفال، يفترض أن يجتهد قاضي الأحوال الشخصية للحكم لأحد الطرفين بالرعاية على أساس أفضل منفعة للطفل، هذه المعايير تكون أصعب عند التطبيق لأنها تفتح الباب في كثير من الأحيان للاجتهاد والتقديرات الذاتية.

الفصل الثالث

تشريح «الالتزام»

يُقصد بالالتزام «السلوك الذي يأتي عن قصد لتطبيق ما تُمليه المادة القانونية»، فالالتزام بتطبيق القانون هو نوعٌ من الطاعة، والالتزام وما يرتبط به من الأمور أمثلة واضحة على الأثر؛ لكن مصطلح «الأثر» له معنى أوسع من «الالتزام»، فتجريم سلوك أو فعل معين ينتج

أثرًا؛ ولكن عدم التجريم وإلغاء القوانين أيضًا لهما أثر، من الصعوبة أن تنطبق عليه كلمة التزام. والأثر قد يكون مباشرًا أو غير مباشر. ولكن من الواضح أنه كلما كان الأثر غير مباشر صعب قياس نتائجه، ويصبح أثرًا صعب التوقع؛ ولكن بصفة عامة فإن الأثر المتراكم مباشرًا كان أو غير مباشر، للعديد من القوانين في المجتمعات الحديثة يكون هائلاً. وبمعنى آخر هناك نطاق هائل من السلوكيات التي يمكن اعتبارها آثارًا غير مباشرة للقوانين وأحكام المحاكم.

ويقرر المؤلف أخيرًا، أن الكثير من القوانين ذات تأثير تعليمي على الأقل في بعض الناس. وللحركات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني دورٌ هام في انتقال الأثر إلى الناس.

القانون يدعم حملات المجتمع المدني ضد العادات السيئة التي تمارس في بعض البلدان، فالحملات ضد ختان الإناث في بعض البلدان، أعطاها القانون قوةً إضافية، حيث أصبح القانون سلاحًا في يد قادة الحملة، وغيرها من الحملات التثقيفية وحملات التوعية الصحية العامة كانت تؤدي دورها.

الفصل الرابع

طبوغرافيا الاستجابة

يتحدث المؤلف هنا عمّا يسميه النظام المزدوج للقانون، ويقصد به حالة صدور قانون يحارب ظاهرة سلبية ولكنها شعبية، ومثال ذلك القانون ضد ختان الإناث، والقانون ضد القتل انتقاما للشرف «الثأر»، والقوانين ضد المخدرات أو الكحول. وينتهي المؤلف إلى القول بأن القانون الذي تفرضه النخب على الجمهور غير المتقبل له، ربما يؤدي إلى خرق واسع النطاق لذلك القانون، والنتيجة هي ما نسميه النظام المزدوج.

وأخيرا يطرح المؤلف سؤالا وهو: لماذا نطيع القانون أو نخالفه؟ ويجيب بأن نقبل القانون أو الحكم القضائي في قضية ما، يعتمد على كيفية فهم الشخص ما يُطلب منه، ومن المفروض أن يتخذ قرارًا واعيًا بالطاعة، أو عدم الطاعة، أو التجنب أو التعديل، ويصبح السؤال الجديد لماذا تأتي هذه الاستجابة تحديدًا، ما الذي يدفعه إلى هذا القرار؟ ويؤكد المؤلف أن الإجابة غالبًا ما تكون غامضة، ولا أحد يستطيع أن يعرف السبب حقًا، فلمعرفة السبب علينا إن جاز التعبير الدخول إلى عقول الناس، وذلك ليس ممكنا في الواقع.

الفصل الخامس

الثواب والعقاب (جانب العقوبات)

كما أسلفنا في الفصل السابق، لا يوجد جوابٌ واضح للسؤال عن لماذا يستجيب الناس للقانون. وهنا يطرح المؤلف الثواب والعقاب كأحد الدوافع التي من الممكن أن تجعل الناس يستجيبون للقانون. ومن مظاهر أثر الثواب والعقاب تحقيق الردع، والذي ينقسم إلى ردعٍ عام وردعٍ خاص.

إن معاقبة الناس – ردعٌ مُحدد – ينبغي أن يثبطهم عن ارتكاب الخطأ مرةً أخرى، من الناحية النظرية، وإلى حدٍ معين، ولكن هناك من يمتهنون الجريمة، ويعودون إلى الإساءة والخطأ مرةً أخرى، فلماذا لا ينجح العقاب؟

ويذهب علماء الاقتصاد إلى القول بأن المجرم يرتكب جريمته إذا كانت المكاسب المتوقعة أكثر من التكاليف المتوقعة، ولعل هذه الفكرة تفسر لنا مقدارًا كبيرا من السلوكيات.

والقاعدة أنه كلما كانت العقوبة بالغة، كان الأثر أعظم، ولكنها ليست علاقة خطية، فكلما كانت الجريمة أخطر، لا تكون للعقوبة الشديدة أثر أساس، لأن بعض الجرائم الخطرة مثل القتل لا يكون التهديد بالعقوبة المفروضة عليها هو الرادع الأساس، فما زالت عقوبة الإعدام لا يعرف ما إذا كانت رادعا أم لا.

ويرى المؤلف أن تصورات الخطورة تأتي من تجربة مريرة، أو من وسائل الإعلام، وأن تصورات الخطورة تتغير مع الزمن صعودًا وهبوطا وفقًا لحياة من يمارس الجريمة. والخلاصة أن الردع شيء حقيقي، ولكنه متباين التأثير إلى درجة مذهلة، فأغلب الناس بعيدون عن أسوأ أنواع الجريمة، وأبشعها، وذلك أمر واضح وسهل؛ ولكن الصعوبة هي في الوصول إلى القليل من الأشخاص الذين ما زالوا غير قابلين للردع، وهم عتاة الإجرام.

الفصل السادس

الثواب والعقاب (الدوافع والجانب المدني)

هناك الآلاف من الدراسات عن الجريمة والعقاب التي تتحدث عن الردع، ولا تتناول إلا القليل من الجوانب الأخرى من القانون وخاصة «الدوافع» والدوافع ذات أنواع وأشكال مختلفة، ويأتي «المال» الأكثر وضوحا كدافع للجريمة.

ويستخدم المال كمحفز للكشف عن الجريمة، بمكافأة من يبلّغ عن سلوك غير قانوني، وتوحي الدراسات في مجال اقتصاديات السلوك بأن الناس يستجيبون أكثر لفرص الربح ويكرهون الخسائر، وهناك عامل قوي يؤثر في الأثر وهو ما يسمى «موقف اللا فعل». مثل أن يصدر قانون بإباحة الحصول على أجزاء من جسم الإنسان بعد الموت، ما لم يرفض ذلك، مما يحقق مزيدا من الأعضاء بالقياس إلى ما إذا كان قانون «الفعل» هو الساري.

وكثير من النظم القانونية تستخدم أسلوب «العصا والجزرة» في فرض المحفزات أو المثبطات، ولا يتطرق القانون في جانبه المدني – بطبيعة الحال إلى المحفزات فقط، يتناول تبعات الأضرار أيضًا، وهو بمثابة عقوبات ترفع تكلفة السلوك.

ليس من السهل دائما معرفة الاختلافات بين العصا والجزرة، ولكن ربما يكون الاختلاف في الواقع مجرد طريقة الصياغة. ويحبذ صناع القانون تركيب نظم تجعل من الصعب تجنب القوانين واللوائح أو التهرب منها. مثل: فرض تركيب وسائل الأمان على مصانع صناعة السيارات، ومن ثم تقليل آثار حوادث الطرق بفاعلية، أكثر من قانون يهدف إلى إقناع ملايين السائقين بربط أحزمة الأمان.

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى ما يسميه بـ «الضبط الذاتي» أو الالتزام الوقائي، ويعني به التزام الأفراد والشركات بمعايير عالية من السلوك أو السلامة دون الحاجة إلى قوانين أو لوائح توجههم إلى ذلك.

الفصل السابع

ضغط الأقران

ليس بالثواب والعقاب فقط يلتزم الناس بالقوانين، بل توجد أسباب أخرى لعل منها ما يسميه مؤلف الكتاب (ضغط الأقران)، ويقصد به حرص الناس على موافقة ومباركة أصدقائهم وأسرهم والمسجد والكنيسة أو النادي والقبيلة على سلوكهم، وكذا تجنب الشائعات والنصائح والإحساس بالخجل من موقف أو سلوك ما. والخلاصة أنه إذا كانت جماعة الأقران تقول لنا لا تطيعوا فهذا أيضا ربما يغير سلوكنا.

وما نراه في السنوات الأخيرة ممن يطلق عليهم (المفجرون الانتحاريون) الذين ينتمون إلى منظمات تؤمن بالعنف، تقوم باستدراج الشباب الضائع الذي يبحث عن هدف في الحياة، من خلال إغرائهم بمفاهيم أيديولوجيا خاطئة أو متطرفة، وتحويلهم إلى أعضاء يلتزمون بضغط أقرانهم في هذه المنظمات.

الجيوش في كل دول العالم تعتمد على الروح المعنوية لجنودها والتي تعتمد على قوة مغناطيسية عالية من ضغط الأقران، حيث تسود علاقة أساسية بين الجنود، ويصبح التصرف الجبان من أحد الجنود محلًا للخجل، والخذلان من رفاق السلاح، وضغط الأقران يمكن أن يعزل المرء عن مؤثرات أخرى، كما في حالة الطاعة العمياء للجهة التي تتمتع بالسلطة، وكلما كان الضغط قويا من الأقران زاد احتمال أن يكون أكثر تأثيرا لكن ذلك لا يحدث بالكامل ضمن جماعة قوية ومتماسكة.

ويرتبط بهذا الموضوع مفهوم (وصمة العار والخجل)، وهي عقوبة قوية لها تأثيرها في السلوك. ولكن في بعض الأحيان يمكن أن يكون ما يشعر به شخص معين بالعار أو الخجل، ربما يعتبره شخص آخر وسام شرف، فالشباب الذين يعتقلون احتجاجا على حرب لا ناقة لهم فيها أو جمل، لا يشعرون بالخجل من الاعتقال، لكن ربما يشعر بالخجل من يعتقل لارتكاب جريمة اغتصاب.

ويمكن أن تكون عقوبة وصمة العار والخجل في أيامنا هذه وهو زمن وسائل التواصل الاجتماعي واسعة الانتشار، ذات تأثير فعال لمكافحة السلوكيات السيئة أو مخالفة القانون، كما في إلقاء المخلفات في الطريق، أو إزعاج الآخرين وغيرها، أو الشخص الذي يرفض أن ينظف المكان بعد تغوط كلبه في عربة قطار او في مكان عام، وتنتشر مقاطع الفيديو التي يظهر فيها رافضًا أن يقوم بعملية التنظيف عبر وسائل التواصل سيكون محلا للسخرية والاحتقار من الملايين.

العدالة التقويمية مصطلح آخر يظهر في بعض الكتابات الأكاديمية، ويقصد به استكمالا للعقوبة الفعلية محاولةً التقريب بين الضحايا والمعتدين في بعض الجرائم، حيث يقوم المعتدي بالاعتذار وتقديم التعويض المناسب، وأن يصبح لدى الضحية اقتناع بهذه التسوية شفاءً للجروح، وبما يحقق التسامح والراحة النفسية له. وهذه فكرة تلقى أحيانا القبول وتلقى الرفض في أحيان أخرى. لذلك فإن الناس – من حيث المبدأ – يحبون الالتزام، وأن يفعلوا الشائع وسط أقرانهم، والانضمام إلى غيرهم من سلوك ما محمود.

ضغط الأقران سلاح فعال وقوي، فالناس يريدون تقليد غيرهم، وفي عالم اليوم، يمكن أن يكون الأقران أكثر أهمية من الوالدين والمدرسين، بكثير من الطرق وكثير من الظروف.

الفصل الثامن

الصوت الداخلي

الشرعية هي العامل الثالث من الدوافع التي تحدد الأثر. وقد كان ذلك محلّ اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والقانون منذ المفكر ماكس ويبر الذي قال أنّ: «النظام أو المؤسسة يكونان شرعيين إذا كانا يمتازان بالتفوق والالتزام». وأن القوانين تُطاع لأنها قوانين وضِعت بوعي وعن قصد، وهي المصدر الأساسي للشرعية، ومن هنا يصبح للشرعية دورًا مهمًا في دراسات الأثر، ويتفق الباحثون عمومًا على أن الإحساس بالشرعية يؤثر في الأثر. إن جوهر الشرعية وجود نوع من الطاعة يأتي من احترام السلطة، بدل الخوف من العقوبة، أو تأتي من الشعور بأن القوانين واللوائح هو الشيء الصحيح الذي ينبغي أن نقبله أخلاقيا واجتماعيا. فالشرعية ببساطة تعني الطاعة، ليس لأي سبب جوهري، لكن لأن السلطة الشرعية يجب أن تطاع بصرف النظر عن أي شيء، ولكن إلى أي مستوى تكون طاعة الناس للسلطة؟! يذهب كثير من الباحثين إلى أن طاعة الأوامر ليست في الواقع عذرًا قانونيًا في أي قضية جنائية، وقد أشار ميثاق «نورمبيرج» الذي شكّل أساس محاكمات «نورمبيرج» بعد الحرب العالمية الثانية، كان ينص على أن «حقيقةً أن المهتم كان يتصرف تنفيذًا للأوامر التي أعطتها حكومته أو رؤساؤه لن تعفيه من المسؤولية».

تلعب الأخلاق دورًا أساسيًا آخر في طاعة القانون وأثره، فالناس يطيعون القانون لأن القوانين أخلاقية أو منسجمة مع الأعراف، أو لأنها تعبر عن إرادة إلهية، والعكس صحيح. فالالتزام بطاعة القوانين التي تجرّم القتل والاغتصاب التزام أخلاقي بالدرجة الأولى.

الحماس الوطني، والإحساس بالواجب أثناء الأزمات والحروب لا تتعلق بالشرعية، فالمواطنون يمكن أن يكونوا «وطنيين» جدًا حتى إذا كانوا معارضين للنظام الذي يحكمهم تحديدًا.

ويتصّل بالدراسة أيضًا مفهومان شائعان، وهما: « الثقافة القانونية» و «الوعي القانوني». والأول هو العنصر العقلي (سيكولوجي، ثقافي، أخلاقي)، الذي يجعل للقانون قيمة وأثر في المجتمع (مع الوضع في الاعتبار ثبات العوامل الأخرى)، أما «الوعي القانوني» فيعني الفهم البديهي الذي لدى الناس عن طريقة عمل القانون، وباختصار يعني كيف يفكر الناس في القانون، ومن ثم فإن الوعي القانوني جزء من الثقافة القانونية.

في مرحلة سابقة أكدنا على أهمية التوصيل (إعلان القانون)، وعلم الناس به وقبولهم له، ومن ثم يتحقق الأثر من خلال ما تضمنته الرسالة من عقوبة، محفزات محتملة، أو المعاني الأخلاقية والسلوكية، والتي تتركّز على مجموعات الدوافع الثلاث (الثواب والعقاب/ ضغط الأقران/ العواطف الداخلية).

الفصل التاسع

عوامل متوافقة وأخرى متصارعة

انتهينا في الفصول السابقة إلى أن ما يجعل الناس يطيعون القوانين واللوائح بمجموعة من الدوافع أو إحداها، وأن هذه الدوافع مهمة عمومًا، وتظهر نتائج البحوث أن لها دورًا في تحديد الأثر القانوني.

وبصورة عامة إذا أدت العوامل الثالثة دورها معًا، يمكننا توقع أنها يعزز بعضها بعضًا، فمعظم الناس يتجنبون السرقة والسطو والاغتصاب للأسباب الثلاثة جميعًا. وأصبح السؤال ما الذي حدث إذا تصارعت تلك العوامل، بمعنى أن يخضع الشخص لأكثر من عامل واحد؛ ولكنها تتحرك في اتجاهات معاكسة، فهل يمكن أن يكون لأحد العوامل تأثير أكبر من الآخر، لقد حاولت كثير من الدراسات استنباط قاعدة عامة ترجّح أحد العوامل على التأثير، ولكنها فشلت، لأن الدوافع الثلاثة عبارة عن مجاميع وليست أشياء منفردة ثابتة ومستقرة.

وفي إطار حالة تضارب الدوافع، تناول بعض الباحثين ظاهرةً موازية، هي «التحدي» ويرون أن العقوبة في بعض الأحيان تزيد التحدي، وأن ذلك يظهر في بعض الحالات المحددة مثل تعرض الناس لعقوبة يرون أنها غير شرعية، أو عندما يتعرض شابٌ للإهانة والتنكيل عن رجال الشرطة، فيكون أكثر عرضة لارتكاب جريمته مرة أخرى، أو أن يرتكب جريمة من نوع آخر.

ويميز أحد الباحثين بين التحدي الخاص والتحدي العام، فالأول هو رد فعل شخص ما لعقوبة تعرض لها، أما التحدي العام فهو «استجابة جماعية لعقوبة فرد أو أكثر من الناس». ويؤكد مؤلف الكتاب أن نظرية التحدي هذه مقبولة جدًا في مقابل حالة تضارب الدوافع، فبعض الناس – في بعض المواقف – يستجيبون للقيود بالتحدي. والشاهد أن مجموعات الدوافع تختلف من مجتمع إلى آخر، «الثقافة» تحدث هذا الفارق، لأن الثقافات تختلف من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى «الشخصية» وهي نزعة فردية إلى حدٍ كبير، حيث توجد أنماط متعددة للشخصية وكل نمط تؤثر فيه مجموعات الدوافع الثلاث بطرقٍ مختلفة.

بعض الناس يحبون المجازفة وبعضهم الآخر يرفضون المجازفة والبعض الآخرون بين هذا وذلك، والرافضون للمجازفة على ما يبدو أكثر حساسية من تهديد العقوبة من محبي المجازفة. وتشير الدراسات المتعددة لمجموعة الدوافع المتصارعة إلى إمكانية أن تعيق العقوبات القانونية الجريمة، وذلك أولًا: لقدرتها الذاتيّة والموضوعية، وثانيًا: من خلال تفعيل المعايير التي تحول الفعل الإجرامي إلى خطأ أخلاقي يعزز رفض السلوك الإجرامي، وثالثًا: دور الفواعل الاجتماعية في تعزيز الردع، من خلال رد الناس على منتهك القانون بإلحاق وصمة العار به، إذا اعتُقل أو عوقب، وهو نوع من تأثير الأقران.

وينبغي الإشارة أن ما سبق شرحه (حول الأثر من محفزات وطرق ردع ودوافع، لا يتعلق بالعدالة الجنائية فحسب، بل هو مهم أيضًا في بقية جوانب القانون المدني والتجاري وغيرها.

الأثر – بطبيعة الحال – عملية ديناميكية. النظام القانوني يتغير مع تغير المجتمع، والأثر أيضًا يتغير. فعلى سبيل المثال: في كثير من الدول المتقدمة يتناقص عدد المدخنين، لقد كان للقانون دور في ذلك، وأحزمة الأمان لدى معظم الناس أصبحت عادة الآن، تكاد تكون أتوماتيكية، ومع التسليم بأن أثر بعض القوانين واللوائح يكون بطيئًا، ولكنها تنتج أثرها على المدى البعيد ولا سيّما في وجود دعم من التعليم ووسائل الإعلام.

الفرصة – الموقف الفعلي – أيضًا مهمة إلى درجة كبيرة للأثر، فالالتزام بعدم ترك مفاتيح السيارة داخلها يقلل من فرصة سرقتها، وكذلك طرق حياة الناس، وروتين حياتهم، وسلوكياتهم، هذه الأمور وغيرها يمكن أن تزيد فرص الجريمة. الكاميرات وأجهزة الإنذار تؤدي إلى الردع.

الفصل العاشر

كلمة ختامية

في خاتمة الكتاب، يقول المؤلف أن رحلته عبر عالم الأثر طافت بالعديد من البحوث والدراسات، ولكنه وجد أن نتائجها غالبًا ما لا تكون حاسمة، بل نادرا ما تكون موحدة في نتائجها، مما يجعل القارئ مشوش الذهن ومرتبكًا، وعن كتابه يقول أنَّه حاول أن يجعل الأثر نفسه مجالًا للدراسة، ككيان شامل، ومن ثم على دراسات الأثر مواجهة مشكلة توصيل الرسالة، ومن أجل قياس النتائج ينبغي تحليل السلوك من منظور المجموعات الثلاث للدوافع بشكل أو بأخر.

ويؤكد المؤلف أن السلوك البشري موضوع معقد، يأمل أن يصل العلماء يومًا إلى فهمه بما يكفي لتقديم توقعات عملية أي قابلة للتطبيق العام. وفي إشارة إلى منهجه في كتابة هذا المؤلف، يقول أنّه ميّز منذ البداية، بين مسألتين جوهريتين في علم القانون والاجتماع، وهما القوى التي تحدد مصدر القانون من جهة، والقوى التي تحدد أثره المحتمل من جهة أخرى، وأنه ركّز على المسألة الثانية في هذا الكتاب دون الأولى، ويقول لا يوجد قانون أو لائحة مؤثرة بالكامل، أو تطاع بالكامل، من دون استنكار أو عدم التزام أو عدم استفادة.

ولعل السبب الأهم هو اختلاف شخصية الناس، ووضعهم الاجتماعي، وقدراتهم، وأيديولوجيّاتهم، ومن ثم لا يكون الأثر دائمًا كاملًا. ويشير في نهاية خاتمته إلى علم الاقتصاد كمسلك حاكم للعلوم الاجتماعية، ودور علماء الاقتصاد وإسهاماتهم الكبيرة في علم السلوك الإنساني ومنها السلوك القانوني، وأن علم الاقتصاد بنسخته الجديدة (الاقتصاد السلوكي) يحاول بقوة مراجعة أخطاء الماضي (يقصد تفسير السلوك الإنساني).

وما يمكن أن يستفيد به أجيال المستقبل.